

فيها ولو استحق المتنازع فيه بان ادعى رجل على شخص ثوبا
 فانكر ثم صالحه على شيء ثم استحق المدعي وهو المتنازع
 فيه **رجع المدعي بالخصومة مع المستحق ورد البذل**
 اي العوض الذي اخذه الى المدعي عليه فهو ضيقه زيد
 ادعى دارا في يد عمر فانكر عمر وادسكت ثم صالح على مائة
 فصارت المائة في يد زيد والدار في يد عمر ثم استحق
 كل الدار فان زيدا يرد المائة الى عمر ويرجع بالخصومة
 في الدار الى المستحق لانه قام مقام المدعي عليه حين
 اخذ المدعي منه فيكون له ان يجاوزه ولو استحق **بعضه**
 اي بعض المتنازع فيه **فيقدره** اي يبرء المدعي الى المدعي
 عليه بقدر ما استحق صورته لا استحق نصف الدار استحق
 في المثلثة المذكورة يرد زيد خمسين الى عمر ويرجع الى
 المستحق بالخصومة في النصف الباقي **ولو استحق المصالح**
عليه اي الذي وقع عليه الصلح اما كله او استحق **بعضه**
رجع المدعي الى الدعوى في كله ان استحق كل العوض او
 رجع الى الدعوى في **بعضه** ان استحق البعض لان المدعي
 ما ترك الدعوى الا ليس له اليه البذل فاذا لم يسلم له
 رجع بالبذل وهو الدعوى بخلاف ما اذا وقع الصلح
 بلقطة البيع بان قال احدهما بعثك هذا الشيء بهذا
 وقال الاخر اشترىني حيث يرجع المدعي عند الاستحقاق
 على المدعي عليه بالمدعي نفسه لا بالدعوى لان اقرار

المدعي عليه

المدعي عليه على المباينة اقرار منه بان المدعي ملك المدعي
 فلا يعتبر اقراره بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل
 على انه اقر بالملك له اذ الصلح قد يقع للذم للخصم **وهذا**
بدل الصلح وهو العوض **قبل التسليم** **كاستحقاقه**
 اي كاستحقاق بدل الصلح فاذا كان كاستحقاقه يبطل
 به الصلح لان هلاك البذل في المبيع يبطل البيع فكذا هذا
 فهو هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح
 في قدره ويتبقى الباقي كما في الاستحقاق هذا اذا كان
 البذل مما يتيمين بالنقيين وان كان مما لا يتيمين بالنقيين
 كالدرهم والدنانير لا يبطل هلاكه **في الفضلين** اي في
 فضل الاقرار وفي فضل الزكوار والسكوت **هذا**
فصل في اقسام الصلح الصلح جائز من دعوى
المال لانه في معنى البيع في حقهما ان وقع جاز من اقرار
 وفي حق المدعي وحده اذا وقع عن الزكوار وسكوت وفي
 حق الاخر لا تندا اليه وقطع الخصومة وفي معنى
 الاجارة ان وقع عنه عنافع وكل ذلك جائز على ماله **الصلح**
 جاز ايضا عن دعوى **المنفعة** ويكون بمعنى الاجارة
 ان وقع عنه بمال او بمنافع لان المنافع يجوز اخذ العوض
 عنها بعقد الاجارة فكذا بعقد الصلح لكن انما يجوز
 الصلح عن المنافع على المنفعة اذا كانا مختلفين بان
 يصلح عن السكنى على خدمة العبد او زراعة الارض